# الفَصْل الرَّابِع

# الصُعُود والهُبُوط وِفقَ نَظَرِيَّة "التَجريبُ السِّياسي"



obeikandl.com

obeikandl.com

# الغُربال

كُنا قد ذكرنا في الفصل الثاني، أنَّ قُوَّات التحرير الشعبيَّة سجَّلت في العام ١٩٧٠ أوَّل انشقاق عن جبهة التحرير، وبعدئذٍ انقسمت إلي تيَّارين أساسيَّين، وآخرين فرعيَّين، وبعد محاولاتٍ كثيرة، اندمج التيَّاران الأساسيَّان وتبعهُما فرع، بينما ظلَّ آخر يُغرِّد خارج السرب "عوبل"، وكانت حركة تحرير إريتريا قد أعلنت انضمامها في تلك الفترة إلى قوَّات التحرير الشعبيَّة، وعلى الطرف الآخر انبثق عن جبهة التحرير في مؤتمرها الوطني الأول - الفترة من ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٠ إلى نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧١- قيادة جديدة "المجلس الثوري".

في مثل تلك الأجواء، كان من الطبيعي أن يتعثر بناء تنظيم وطني واحد، ذلك لأن الخلافات أخذت مناحي شتى، وتحت غطاءاتٍ عِدَّة، منها السياسي والتنظيمي والسُلطوي والشخصي والقبلي والعشائري، وعلى استحياءٍ العقائدي.

ليس من السهل إعطاءه طابعاً واحداً، لكنه كان في مُجمَلِه يعكس عجز الفصائل الإريتريّة في إزالة تلك التناقضات التي تنامت فيما بينها بأسلوب الحوار الديمقراطي، ويرجع ذلك أساساً إلى أن القوَّة الوطنيَّة التي تصدَّرت العمل الثوري النضالي لم تُراع الحراك الاجتماعي القاعدي، المُكوِّن الطبيعي للثورة، أي أن القُوى الوطنيّة انذاك لم تحدّد بشكلٍ واضح المفاهيم الاجتماعيَّة والسياسيّة لعملها النضالي، ولم تبلور أطرها التنظيميّة بالقدر الذي يصُبُّ في تمتين وتعضيد تلك المفاهيم. مثل ذلك المناخ المضطرب، لا بُدَّ أن يُنْتِجَ حرباً أهليَّة كما ذكرنا، والتي ظلت مستعرة طيلة السنوات الأولي لحقبة السبعينات.

ما أسوأ أن تُوجَّه بنادق الثوار نحو صدور رفاقهم، وقد كادت الحرب أن تمتد نيرانها لتحويل الساحة الإريتريَّة كلها إلي حرب قبليَّة وعقائديَّة تنسف كل دواعي الوحدة الوطنية التي كانت تعاني أساساً من ضرب سياط الاستعمار.

توقفت الحرب في يناير (كانون الثاني) ١٩٧٥ باتفاق بين قوَّات التحرير الشعبية وجبهة التحرير، وذلك بعد تحرُّكٍ ذاتي من الجماهير الإريتريَّة التي ألجمها الصَّمت حيال ما يحدُث طوال فترة الاقتتال.

في مارس (آذار) ١٩٧٦، انشق عن قوَّات التحرير الشعبيَّة جناحان، حمل الأوَّل اسم "البعثة الخارجية"، وفي سبتمبر (أيلول) دشَّن الثاني اسماً آخر "البعثة

الإداريَّة"، والذي تحوَّل لاحقاً إلى "الجبهة الشعبيّة لتحرير إريتريا"، وعقدت مؤتمرها التنظيمي الأوّل في يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧.

على الصعيد الإقليمي، وبقدر ما عملت دولٌ على تغذية تلك الخلافات والانشقاقات، بدأت دول أخرى محاولات للمّ الشمل وتوحيد تلك الفصائل. فعقب توقف الحرب الأهليّة، تمّ لقاءٌ في الخرطوم في سبتمبر ( أيلول) ١٩٧٥ بين قوّات التحرير الشعبية (البعثة الخارجيَّة)، وجبهة التحرير برعاية دول أخرى (السعودية، الصومال، سوريا، العراق، ليبيا، اليمن الجنوبي).. ولأنه كان محدوداً وغير شامل، لم يصمد ما تمّ التوصُّل إليه طويلاً، لكنه فتح الباب الذي كان مواربٌ لاتفاقٍ آخر - تمّ بالخرطوم أيضا- في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٧، بين جبهة التحرير والجبهة الشعبيّة بإشراف (الصومال والمملكة العربية السعوديَّة)، ولم تشارك فيه "البعثة الخارجيّة".

أعاد ذلك الاتفاق مؤقتاً بعض العافية إلى فصائل الثورة الإريتريّة، فرجعت الثقة مجدداً لجماهيرها، وبدأ الاف الشباب يتدفقون للانخراط في المسيرة، واستعادت بذلك زمام المبادرة العسكريّة، وقامت بتحرير كثير من المُدُن في الساحل والمُنخفضات، شكّلت بدورها حزاما لحماية الجبهة الخلفيّة، ووفرت لها إمداداً اقتصاديا وعسكريا، إضافة الى ما غنمته من الجيش الإثيوبي من أسلحة متعدّدة ووسائل نقل ومواد تموينيّة، وبدأت في الانتقال إلى العُمق، وتعزّزت الثقة أكثر في نفوس الجماهير الإريتريَّة وهي ترى أبناءها يتقدَّمون، وأعداءها ينحرون من مواقع هامّة واستراتيجيّة.

لم يكن توقف الحرب الأهليّة وحده هو الذي جعل الثورة الإريتريّة تحرز تلك الانتصارات، فمن خلال ما ورد ذكره في الفصل السابق، كانت هذه الفترة نفسها هي التي شهدت صراع السُلطة في اثيوبيا بين كبار الجنرالات، قبل أن تؤول بالكامل لماتغستو هايلامريام، وبالطبع أثرت تلك الصراعات في أوضاع الجيش، الذي كان يحارب في الجبهات الثلاث، ومن بينها الجبهة الاريتريَّة حيث يحارب الجيش الثاني.

في تلك الفترة، وحتى نهاية العام ١٩٧٧، كانت الثورة الإريتريّة قد بلغت درجة كبيرة من القوّة العسكريّة والمنعة السياسيّة بسيطرتها على معظم الأراضي الإريتريّة، لكن ظروف الانتصارات احياناً يتبعها ما لا يسُر، فقد أدى التنافُس الحماسي بين الفصائل في تحرير المُدُن والمواقع إلى احتكاكاتٍ وتراشُقات، وبدأت الطموحات الذاتيّة في بعض التنظيمات تبرُز إلى السطح، وتبعاً لذلك بدأت مراكز القوى تتشكّل هنا وهناك، واتضح بالفعل أن كثيرين استعجلوا الانتصار النهائي قبل أن يتحقق، وكان حالهم في ذلك أشبه بمن برع في تلميع حذائه وادّخر في ذلك وقتاً طويلاً.. ثم خرج في نزهة نسي ستر عورته!

لولا الأسباب سالفة الذكر، وغياب التنسيق السياسي والعسكري بين الفصائل، وعدم معالجة قضيّة الوحدة بروح وفاقيّة متينة، إضافة إلى مسائل أخرى إداريّة وتنظيميّة، فلولا هذا وذاك، لكان بإمكان الثورة الإريتريّة أن تحقق أهدافها قبل عقدٍ ونصف من انتصارها النهائي، الذي حدث في العام ١٩٩١.

عندما بدأ "مانغستو" حملته بالإعداد الذي ذكرناه، لم تكن الكفتان متساويتين حينئذٍ، فبدأت المُدُن التي حرَرتها فصائل الثورة الإريتريّة تتساقط الواحدة تلو الأخرى، فاضطُرّت بعد كل التقدُّم الذي أحرزته أن تلجأ جبهة التحرير إلى ما أسمته بـ"الانسحاب التكتيكي"، والجبهة الشعبيّة لتحرير إريتريا إلى ما أسمته بـ"الانسحاب الإستراتيجي"، وكان ذلك خيارا مريرا، إذ لم يكُن النصر النهائي سوى قاب قوسين أو أدنى.

استعصمت الجبهة الشعبيّة في الساحل الشمالي بمدينة "نقفة"(١)، وجبهة التحرير وبقيّة الفصائل الأخرى عادت سيرتها الأولى، واتّبَعوا جميعا أسلوب الكرّ والفرّ مُجدّداً، والمعروف في حرب العصابات لاستنزاف الجيش الإثيوبي.

قبيل ذلك بقليل، كان اتفاق الخرطوم بمثابة الضُوء في آخر النفق، وهو الذي عُقد بين الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الإريترية (المجلس الثوري) بوساطة سودانية رسمية في ٢٠ أكتوبر (تشرين الثاني) ١٩٧٧.

كان ذلك الاتفاق خُطوة في الطريق الصحيح «**لإقامة تنظيم وطني ديمقراطي مُوحَّد في الساحة الإريتريّة**»، كما أكد بنده الأول، وقد شَمِلَ الاتفاق أيضا تشكيل قيادة سياسيَّة عُليا مشتركة ولجان عسكريَّة وإعلاميَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة، وتكليف تلك القيادة للإعداد للمؤتمر التوحيدي وتنفيذ البنود المُشار إليها، وكان الاتفاق قد أقصى قوّات التحرير الشعبية (البعثة الخارجيّة)، بل مضى إلى أبعد من ذلك، وطالبها «**الانخراط في أحد التنظيمين**» المُوقعين على الاتفاق، في حين تردّد أن ضغوطاً مُورست على ذلك التنظيم لقبول هذا الأمر الواقع، ولم يرفض.. لكنه اشترط وحدة التنظيمين اللذين دعياه للانخراط في أحدهما.

ظلّ اتفاق الخرطوم - رغم مثاليّته- حبراً على ورق، ولم تستطع القيادة السياسيَّة المُناط بها تفعيل بنوده ترجمة الاتفاق عملياً على أرض الواقع، على الرغم من تعدُّد اجتماعاتها والتي بلغت حتى أبريل (نيسان) ١٩٨٠ نحو سبعة اجتماعات، كانت في كل دورة تصل إلى قرارات جادة، لكنها ما تلبث أن تنزوي مع الريح بمجرَّد جفاف الحبر الذي كُتبت به.

لقد كان من أهم الظروف التي لم تساعد على تطبيق اتفاق الخرطوم عدم تعمق الثقة بصورة تجلب اليقين والاطمئنان، وبالتالي لم تجد بعض الموضوعات العالقة معالجة موضوعيَّة ونهائيَّة، كما كان لعدم تعمُّق الثقة انعكاساته في بُروز الاحتكاكات والتحرُّشات الأمنيَّة والعسكريَّة بين التنظيمين من وقتٍ لآخر، علاوة

على أن التنظيم الذي تمَّ إقصاؤه استخدم كل براعته السياسيَّة والدبلوماسيَّة في جعل الاتفاق يراوح مكانه، فلم يحظى بالدعم المأمول، خاصَّةً على المستوى الإقليمي، علماً بأن دول الطوق التي ورد ذكرها كانت قد أزمعت على دعم الثورة الإريتريَّة من أجل غرض توخَّاه الحليف الدولي (الولايات المتحدة)، وهو كبح جماح "الشيوعيَّة" التي انتظمت في حلف عَدَن.

لكن مع الانتكاسة العسكريَّة التي أصابت الثورة الإريتريَّة بعد تراجُعها إلى الخلف، خبا شيء من بريقها الذي كان قبل حين يملأ الآفاق، وسياسياً كان اتفاق الخرطوم قد دخل "غرفة الإنعاش"، وتباعدت الآمال مجدداً في وحدة وطنيَّة بين الفصائل.

في أجواء الهزيمة يظهر التوتر، ودائماً ما تكون النفوس مشحونة بكل العوامل السالبة، فضلّت بندقية الثوار مرَّة أخرى طريقها وتوجَّهت نحو صدور بعضُهُم البعض، فاجتاح الأسى جموع الجماهير الإريتريَّة التي كانت تتطلع إلى نصرٍ وشيك يخلصها من براثن الاستعمار.

استغلَّ "مانغستو" تلك الظروف وتوالت حملاته العسكريَّة، واتبع في ذلك سياسة الأرض المحروقة، الأمر الذي دفع بمن تبقى من المواطنين الإريتريين إلى الفرار بجلدهم مستجيرين بدول الجوار، مثلما دفع الجبهة الشعبيَّة وآخرين إلى الاستماتة في مواقعهم متحصنين بغريزة البقاء.

في تلك الظروف المأزومة، تجدَّدت آمال الوساطات بمبادرة طرحتها جامعة الدول العربيَّة، وحملها وفدٌ وصل إلى الخرطوم في منتصف يناير (كانون الثاني) ١٩٨١، والتقى القيادات الإريتريَّة ووجَّه لها دعوة للقاء في تونس للبحث عن إمكانيَّة توحيد أطرافها. لبَّت الدعوة في ٢٠ مارس (آذار) أربع فصائل، هي: الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا، قوَّات التحرير الشعبيَّة، المجلس الثوري واللجنة الثوريَّة، وافتتح الاجتماع السيد الشاذلي القليبي، الأمين العام للجامعة العربيَّة.

كان كل طرفٍ من الأطراف الأربعة قد جاء بتصوُّره لمسألة توحيد الفصائل، وبعد مناقشات مستفيضة، استندت على تبادُل أوراق العمل المُقدَّمة بين الأطراف، لم يتوصَّل الاجتماع إلى اتفاقٍ يُذكر، وعُزِيَ ذلك أساساً لتبايُن وجهات النظر، وبصورة جوهريَّة في المسألة موضوع النقاش، كما أن أجواء الاجتماع كانت تخيِّم عليها الاتهامات المتبادلة والمُشاحنات الحادة، إلى جانب أن التنظيمات الأربعة لم تكُن على قدم سواء بالمنظور العسكري الميداني، وبناءً على ذلك، كان الأصغر حجماً ينظر بارتيابٍ إلى توجُّهات الأكبر حجماً، في حين غشي انقلق نفس الأكبر حجماً تجاه نوايا الأصغر. وهكذا انفضَّ اجتماع تونس، فتعمَّقت الخلافات، خاصَّةً بين الجبهة الشعبية والمجلس الثوري، وأطلت المأساة مرَّة أخرى في رفع البندقية - بحوارها المجرَّب- نحو صدور الرفاق بعضهم البعض.

بعد شهور قلائل، وتحديداً في أغسطس (آب) ١٩٨١، حدث تطوُّر مُذهِل، حيث وصل إلى الحدود السودانيَّة عشرات الآلاف من مقاتلي جيش جبهة التحرير بكل أسلحتهم وعتادهم العسكري الذي يُقدَّر بعشرات الأطنان، وصدر قرارٌ من الحكومة السودانية بتجريدهم من السلاح ومصادرته.

شكَّل ذلك الانسحاب مأساة حقيقيَّة في تجربة الجبهة، وهو في مضمونه لم يكن انسحاباً مادياً لجنودٍ بعتادهم العسكري فحسْب، وإنما كان انسحاباً كاملاً لتجربة تاريخيَّة حافلة بكل عوامل الإثارة صعوداً وهبوطاً، ولا يزال ذلك القرار -رغم التبريرات التي صدرت بشأنه- محاطاً بغموض كبير لم تُحَلَّ كُلّ ألغازه حتى الآن.

لربما كان ذلك سبباً في فتور المبادرات الإقليميَّة بعدئذٍ، فلم تظهر بعد لقاء تونس أي مبادرة أخرى سوى اجتماع عُقِدَ في جدَّة في يناير (كانون الثاني) ١٩٨٣، جمع الفصائل الثلاثة التي اشتركت في اجتماع تونس، ولم تشارك فيه الجبهة الشعبيَّة، ولم تكتف بالإحجام عن المشاركة، وإنما انتقدته بشدَّة، ووصفته في أدبياتها بكُلِّ الأوصاف التي تقلل من شأنه.

مع ذلك، مضت التنظيمات الثلاثة (قوات التحرير الشعبيَّة، المجلس الثوري واللجنة الثوريَّة) في تشكيل جسم واحد وفقاً لاتفاقيَّة جدَّة، عُرف باسم "التنظيم المُوحَّد".

إلى جانب عدم مشاركة الجبهة الشعبيَّة، ظلت تنظيماتٍ أخرى تعمل منفردة مثل جماعة التيَّار وقوَّات التحرير "التنظيم المُوحد"، وأخرى صبغت نفسها بهويَّة إسلاميَّة (الجبهة الإسلاميَّة الإريتريَّة والرُوَّاد المسلمين الإريتريين)، وآخرين بصبغة مناطقيَّة (أبناء المُنخفضات أو ما سُمِّي بـ"مجموعة الحكم الذاتي"). لكن مع كل هذا التعدُّد، كان للميدان واقعٌ آخر، حيث لم ترقَ مساهمات بعض تلك المجموعات إلى عملٍ فاعلٍ يُثبت وجودها الحقيقي، ويجعل منها رقماً مؤثراً في تداعيات القضيَة، بينما تأهَّبت "الجبهة الشعبيَّة" للاستفراد بالعمل الميداني العسكري.

على الصعيد الآخر، كان ظهور واستقواء تنظيماتٍ إثيوبيَّة معارضة لنظام "مانغستو"، وبالأخص "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي" مدعاةً لبُروز تحالفاتٍ جديدة في الساحة.

## زواج المتعة السياسي

كنا قد ذكرنا في فصلٍ سابق، أن الطلائع المستنيرة في المجتمع الإثيوبي قد حرَّضها الحُكم الطبقي الإمبراطوري في أخريات سنواته إلى خوض غمار العمل السياسي في إطار تنظيماتٍ وتجمُّعات، بعضها استمدَّ برامجه من المُكوِّنات العرقيَّة والإثنيَّة، والبعض الآخر استند إلى برامج فكريَّة أيديولوجيَّة، وآخرون رفعوا شعارات قوميَّة بلافتات سياسيَّة.

استعرضنا كذلك التنافُس الذي طرأ بين الحزب الثوري لشعوب إثيوبيا، والجناح الذي انشق عنه "ميسون"، وكيف أن هذا الأخير قد استبق الأوّل في الإحاطة بجزالات الانقلاب وصولا إلى "ماتغستو"، الذي سدَّد ضربة قاصمة للحزب الثوري وأجبره على العمل تحت الأرض، ثم تجرَّع "ميسون" نفسه من ذات الكأس التي شرب منها الحزب الثوري.

بالعودة إلى الجذور في عمل بعض تلك التنظيمات السياسيّة، تكونت في أديس أبابا في الفترة ما بين ١٩٧٣- ١٩٧٤ جمعية سُمّيت باسم "جمعية التقدُميين لدولة تيغراي"، وعُرفت اختصارا بـ"ماجبيت"، وقد أتاح لها هذا الاسم التفاف عدد غير قليل من ابناء إقليم التيغراي، لا سيّما الذين كانوا في جامعة الإمبراطور (أديس أبابا لاحقا)، لكنها مع ذلك كانت متعثرة في بداياتها.

كان من بين طلاب جامعة الامبراطور الذين لعبوا دوراً طليعياً رائداً في بناء جمعية التقدميين طالب يدعى "مليس تكلي" أو "تخلي" (٢)، وآخرين مثل سَبَحات نجَا، وأبَاي ظهاي، وأسبيه أبرها، وسيُوم ميسفن، ومليس زيناوي (رئيس الوزراء الحالي).(٣)

بعد فترة قصيرة من بدايات التكوين، وبعد أن أصبح للجمعية عدد من الأعضاء، توجّه نفرٌ منهم إلى الأحراش والغابات المحيطة بالإقليم، وبدأوا تدريباً عسكرياً، وما لبث اسم الجمعية أن تغيّر إلى "حركة النضال التحرُري لتيغراي".

جرت الأحداث على ذلك النحو، **«ففي بداية العام ١٩٧٥، وبعد الاتفاق على تأسيس حركة لأبناء التيغراي، كان لا بُدّ من تقديم المساعدات العسكريّة للحركة الوليدة من قبل الثورة الاريتريّة، ولهذا الغرض تمّ بعث كل من سيوم ميسفن وأرجاوي برهي إلى أسمرا، وعندما تلقى المناضل محاري خبر وصولهما، التقى بهما، وأنهى الاتفاق ببعث الدفعة الأولى من الذين تمّ تدريبهم في الميدان الإريتري إلى أسمرا».** (٤)

في ١٩ فبراير (شباط) ١٩٧٥، عقدت الجمعيَّة مؤتمرها الاوّل الذي تمّ فيه اعتماد الاسم الحالي "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي"، واعتبر ذلك المؤتمر هو تاريخ انطلاقتها الحقيقيّة.

إلاّ أن هناك بعض الملابسات التي تمّت في ذلك الصَدَد.. روى بعضاً منها السيد جبر مدهن (٥)، **«اقترح اسمان، أحدهما "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي"، والثاني بتغيير الاسم إلى "ويّاني"، وكان الفريق الأخير يستند إلي احتمال مواجهة التنظيم بمعارضة قويَّة على أساس أنه تنظيم تابع للجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا».**(٦) وأضاف: **«حضر هذا المؤتمر رمضان محمّد نور، الذي كان رئيساً للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، وسبحات أفريم الذي كان يحتل**

**مركزاً كبيراً فيها ويقضي كل أوقاته في مراقبة "ويَّاني" وتتبُّعها، وقدَّما اقتراحاً بإضافة "ويَّاني" نظراً لأن كلمة الجبهة توضح تكتيكاً معيناً».**

إن تعبير "ويَّاني" له بُعدٌ تاريخي لدى قوميَّة التيغراي، فقد استخدمته حركة من الإقطاعيين التيغراويين نشأت في الفترة ١٩٤٢-١٩٤٣ وكانت تُعرف أيضاً بـ"إيرينا"، واستندت أساساً في نشاطها المناهض لمقاومة ما أسمته بـ"حُكم الأمهرا والتحرُّر منهم"، وقد تمّ قمعها.

في المؤتمر المذكور، تمَّ التأكيد على اسم "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، لأن الفئة التي تبنَّته كانت ترى أن التنظيم مع الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا كانا يُشكّلان نهجاً استراتيجياً مشابهاً ببرنامج متقارب، ورأت أن الاسم يعبّر حقيقة عن روح الوحدة التي ألقت بظلالها على الطرفين، وهذا يعني أن "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي" في بداياتها التأسيسيَّة انطلقت في مشروعها النضالي بمساعدة لوجستيَّة حقيقيَّة من "قوّات التحرير الشعبيَّة الإريتريَّة"، ثمَّ بمساعدة عسكريَّة مقدَّرة من "الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا"، بعد أن تحوّلت من مسمَّى قوّات التحرير إلى هذا المُسمَّى.

ثم بعدئذٍ، عملت الجبهة الشعبية الإريترية في الإطار السياسي على المساعدة في صياغة أفكار الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، وذلك بغرض النزوع بها إلى رحاب القوميَّة، عوضاً عن النزعة الإقليميَّة الضيّقة التي أطّرت فيها عملها وصاغتها في برنامجها السياسي.

أصدرت بعد ذلك "حركة تحرير شعب التيغراي" في فبراير (شباط) من العام ١٩٧٦ - بعد انطلاق عملها المسلح بعامٍ واحد- بياناً أوضحت فيه أهدافها، وشرحت فيه مبادئها الأساسيَّة، وفي صدر ذلك البيان، طرح واضعوه سؤالاً جوهرياً يقول: «**من هم التيغراي؟**».. وأجابوا بأنهم: «**التيغراويون المُتحدّثون باللغة التيغرينيَّة، وكذلك الـ"أقو" والـ"ايروب" والـ"بازا" والـ"ساهو" والـ"كوناما" والـ"طلطال"**».(٧)

مضى البيان أيضاً إلى القول: «**إن النضال الثوري التحرُّري المسلح بالنسبة لشعوب القوميّات المضطهدة يُعتبرُ ضرورة تاريخيّة مُلِحّة لكسر جميع أشكال القيود وتحقيق الاستقلال، لذا فإن الهدف الأساسي لنضالنا الثوري هذا هو التحرُّر من الهيمنة والاضطهاد الطبقي والإقطاعي، وإقامة جمهورية تيغراي المستقلة**».

على أن التحالف بين الجبهتين بدا أشبه بـ"زواج المُتعة"، وصولاً إلى أهداف سياسيَّة أو وطنيَّة، إلاّ انه كان عصيَّاً على "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" التحالف مع تنظيم يحدّد أهدافاً سياسيَّة ضيقة، ذلك لخطورة هذا الطرح على المستوى الإستراتيجي، خاصة وأن "المسألة الإريتريَّة" تتقاطع جذرياً مع

قضيَّة شعب التيغراي، ولهذا ظلَّ ذلك الطرح يُشكِّلُ هاجساً مقلقاً لـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، ورأت أنه من خلال الحوار المُتواصل يمكن أن تتغيَّر تلك الأفكار.

لم يكن ذلك الطرح مقلقاً للجبهة الشعبيَّة الإريتريَّة وحدها، فقد استشرى في أوساط الحزب الثوري لشعوب إثيوبيا، الذي كان يتمتع بقاعدة جماهيريَّة كبيرة داخل إقليم التيغراي، وانقلب القلق إلى توتر بين التنظيمين نتيجة تناقض شعاراتهما. فقد حدَّدت "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي" آليَّات عملها وفقاً لبرنامجها السياسي بما يلي: «**كوننا نناضل من أجل شعب التيغراي، ليس للحزب الثوري الحق في ممارسة أي عمل سياسي أو عسكري داخل إقليم التيغراي**».. في حين يرى الحزب الثوري وفق برامجه أيضاً: «**إن حق تقرير المصير في مرحلة الكفاح المسلح تعني أن لأي شعب كامل الحريَّة، إما أن يناضل بمفرده أو يختار النضال المشترك مع بقية القوميات المضطهدة، أما بعد تحقيق الانتصار، فلكُلِّ شعبٍ الحريَّة لإقامة حكومة مستقلة، أو القبول بحُكمٍ فيدرالي تحت حكومة مركزيَّة أسوة ببقية القوميات**».

أياً كانت الملابسات التاريخيَّة في تلك الفترة، فقد أصبح التحالف بين الجبهتين أمرا واقعاً، لكنه خلق العديد من الأسئلة التائهة التي لم تجد إجابة شافية، منها على سبيل المثال: هل ثمَّة ظروف موضوعيَّة أوجبت ذلك التحالف؟! ما الذي جعل كل طرف يمد رأسه خارج السور للتحالف مع طرف آخر قبل أن يفعل ذلك مع تنظيماتٍ وطنيَّة تعمل لذات الأهداف؟! هل كان في التحالف نوعٌ من التفكير الاستعلائي من قبل الجبهة الشعبيَّة الإريتريَّة تجاه حليفتها التيغراويَّة؟! وبالمقابل، هل ثمَّة خنوع من الجبهة التيغراوية تجاه ما ظلت تردده عن هيمنة الجبهة الشعبيَّة الإريتريَّة عليها؟! هل كان في ذلك التحالف خطورة على الوحدة الإثيوبية الهشة أصلاً أم العكس؟! هل كان يشتم فيه أي رائحة للمساومة بالقضيَّة الإريتريَّة كما ادَّعى البعض؟! هل كانت النظرة متكافئة من قبل الطرفين تجاه بعضهما البعض؟! ألم يكن بالإمكان المراهنة على تغيير أفكار ورُؤى تنظيمات إثيوبية أخرى متقاطعة أيضا مع "المسألة الإرتريَّة"؟! كانت الأسئلة سيلاً لم ينقطع منذ أن ظهر التحالف جلياً بين الجبهتين. وللوقوف على هذا الأمر بُغية استجلاء حقيقته، لا بُدَّ من إلقاء بعض الضوء عليه.

كان التحالف بين الجبهتين وثيقاً ومتيناً، ليس لأن الجبهة الشعبيَّة الإريتريَّة كان لها دورٌ مُؤثر في تكوين الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي، ولكن لأن الثانية هذه بعد أن تجاوزت المراحل التنظيميَّة الأولى الصَّعبة في بداياتها التأسيسيَّة أصبحت الرَّقم الصعب في مواجهة نظام "مانغستو"، بالنظر لإسهامات القوى الإثيوبية الأخرى. وبنفس القدر، كانت الانتصارات الكبيرة التي حققتها الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا بعد مؤتمرها التنظيمي الأوَّل قد جعلتها في طليعة القوى الوطنيَّة الإرتريَّة العاملة لتحرير بلادها، ذلك يعني أن القوَّة المؤثرة كانت عاملاً

جاذباً لكلا الجبهتين نحو بعضهما البعض، بغضِ النظر عن "المطبَّات" السياسيَّة الكبيرة التي كانت بينهما طيلة سنوات التحالف، وحتى بعد تحقيق الأهداف الوطنيَّة في أسمرا وأديس أبابا في العام ١٩٩١.

على الرَّغم من نُبل المَقصِد، إلاَّ أنه نتيجة للأجواء غير الصحيَّة التي كانت تحيط بعمل التنظيمات مع بعضها البعض، سواء في الساحة الإريتريَّة أو الإثيوبيَّة، كانت بعض الأسئلة التي وَرَدَ ذكرها تطرح تحت غطاء ظاهره الرحمة وباطنه الشر، ولم يتورَّع البعض - هنا وهناك- من اللجوء أحياناً إلى "نظريَّة المُؤامرة"، ذلك أنهم حينما يعمدون مباشرة إلى تغليب الهويَّة الإثنيَّة للتيغراي والتيغرينيا، على هذا التحالف، يستدلون في ذلك على وقائع التاريخ بالنظر إلى حقبة زمنيَّة معيَّنة، لمع فيها هذا الشعار على يد السيد "ولد آب ولدماريام"، أحد رُوَّاد الحركة الوطنيَّة الإريتريَّة في بواكير عمله النضالي. وعلى الرغم من أن هذا الشعار انطفأ وانزوى إلى رُكنٍ قصِي من أركان التاريخ، لكن ظلَّ البعض يختزل التفسير ويستدعيه حتى من الذاكرة، كلما مثلت شواهد معيَّنة أمام ناظريه.

لم يشفع الذين يستندون إلى تلك النظريَّة للجبهة الشعبيَّة الإريتريَّة إنها اجتهدت بلقاءاتٍ متعدِّدة مع قوى إثيوبيَّة أخرى طمحت إلى إيجاد قواسم مشتركة معها في السنوات الأخيرة قبل سقوط نظام "مانغستو".

في الفترة من مارس (آذار) وحتى مايو (أيار) ١٩٨٨، قامت الجبهة الشعبيَّة بعقد ثلاثة لقاءاتٍ - كلاً على حِدَه- مع جبهة تحرير الأرومو، والحركة الاشتراكية لشعوب إثيوبيا "ميسون"، والجبهة الشعبية لتحرير التيغراي بعد تفاقُم الخلافات معها، وفسَّرت ذلك في أدبيَّاتها على أن هذه اللقاءات قائمة على: **«مواجهة العدو المشترك والمحافظة على حق الشعوب في تقرير مصائرها، وخلق حالة من الاستقرار والسلام على صعيد المنطقة، وسَدّ كل الثغرات التي يمكن أن تنفذ من خلالها مُخططات القوى الأجنبيَّة، وخلق الأرضيَّة المناسبة للتحالف المبدئي بين شعوب المنطقة.. باختصار، فإن أهميَّة هذه اللقاءات تكمُنُ في المساعدة على التخلص من الواقع الاستعماري بأقل الخسائر الممكنة».**(٨)

المثير في اللقاءات المذكورة أن الحركة الاشتراكيَّة "ميسون" كانت في ذلك الوقت متحفظة في مسألة استقلال إريتريا، وتتمسَّك بمبدأ حلها في إطار إثيوبيا المُوحَّدة بالطرُق السلميَّة الديمقراطيَّة عبر الاستفتاء، وتداري تلك النظرة باعترافها أصلاً بحق الشعب الإريتري في تقرير مصيره، هذا غير أنها لعبت دوراً أساسياً - كما ذكرنا- في تثبيت دعائم حُكم "مانغستو" قبل إقصائها من الساحة السياسيَّة الإثيوبية إبان حكمه.

المُؤكَّد أن توالي اللقاءات المذكورة جاء في ظِلِّ هزائم عسكريَّة وسياسيَّة كبيرة مُنِيَ بها نظام "مانغستو"، كما أنها جاءت أيضاً في ظِلِّ عُنفوان الجبهة الشعبيَّة الإريتريَّة العسكري والسياسي، لكنها جاءت أيضاً في ظروف فشل الجبهة

الشعبيَّة الإريتريَّة في استقطاب الفصائل الأخرى للالتفاف حول مشروعها الداعي إلى تكوين جبهة ديمقراطيَّة عريضة، وظلت ترمي بهذا الفشل على كاهل الآخرين.. «**إن نداء ومساعي الجبهة الشعبيَّة من أجل بناء الجبهة الوطنيَّة العريضة قد وجد التفافاً جماهيرياً ملحوظاً، وكمثال التبرُّعات والعطاءات الجماهيريَّة غير المحدودة من أجل دعم وصمود الجيش الشعبي، في الوقت الذي نجد فيه تقاعساً ملحوظاً لدى فصائل الثورة الإريتريَّة الأخرى بعدم تجاوبها مع الوضع السياسي العسكري القائم**».(٩)

ذلك التبرير قد يُعطي انطباعاً بحالة قُنوط من تحقيق المشروع المطروح، فيكون تفسير التحالف آنئذٍ مع طرف من خارج السور هو أشبه بحالة تعويضيَّة في بعض جزئياته. ولهذا، في مقابل تأكيدات الجبهة الشعبيَّة الإريتريَّة أن التحالف المذكور هو لأهداف انية/مستقبلية، وتكتيكية/إستراتيجية كان الطرف الاخر يعمل على إثارة النعرات العرقيَّة وإضفاء الغموض على التحالف بالارتكاز على نظريَّة المُؤامرة التي ورد ذكرها.

يعضِّد أولئك من نظريتهم في الكشف عن بُعدٍ آخر، فالمعروف أن العلاقات الأزليَّة الاجتماعيَّة بين قوميَّتي "التيغراي" و"التيغرينيا" نتجت عنها حالات تزاوج ومصاهرة وتداخُلٍ أسري كبير، الأمر الذي كان له تأثيره غير المُباشر في التكوين التحالفي للجبهتين، وفي هذا الإطار كانت الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي تُتهم دائماً بتغلغل العناصر ذوي الأصول الإريتريَّة في دفة القيادة. وهذا ما أكده العُضوان المنشقان اللذان جرت الإشارة إليهما (أبراهام يايه وجبر مدهن) واتخذا ذلك ذريعة للانشقاق، وقالا إن من بين قادة التنظيم البالغ عددهم آنذاك ٢٤ عضواً، يوجد نحو ١٥ عضواً من ذوي الأصول الإريتريَّة، وسمَّيا عدَّة أشخاص بعضهم يحتلون مناصب رفيعة في القيادة الحاليَّة، من بينهم سبحات نجا، أباي ظهاي، جبرو أسرات، ويماني كيداني "جامايكا"، وتولدي جبرميسكل، صاموئيل جبرمريام، صادقان جبريسوس (رئيس الأركان الحالي)، قداي فسهاظيون، سلمون تسفاي، ألمو وُلدو، سيوم أبراهام، حيليوم أرايا (أغتيل في العام ١٩٩٧).

أما مليس زيناوي، فيُؤكدان انتماءه إلى إريتريا من جهة الأم، ومسقط رأسه مدينة "عدي خالا" (من المفارقات أن تكون هذه المدينة هي أوَّل مدينة أصابها القصف المدفعي الإثيوبي في الأيام الأولى من الحرب الثانية - الراهنة).

أما على الصعيد الإريتري، فاتخذ الرئيس أسياس أفورقي كمثال، فهو ينتمي إلى إقليم التيغراي من جهة جدَّته لأمِّه، ذلك ما جعل الكثيرين، خاصة في وسائل الإعلام العربية، يُشيرون إلى صلاتٍ بينه وبين رئيس الوزراء الإثيوبي مليس زيناوي، لكن ذلك غير صحيح.

وهناك آخرون أيضاً في جهاز الدولة الإريتري لم يُشِرْ إليهم يوماً أحد بوصفٍ يطعن في هُويَّتهم، لكن إجراءات تحوُّطيَّة مستترة طالت كوادر وسيطة

مزدوجة الهويَّة - خاصة في المجال العسكري- تحسُّباً مِمَّا لا يُحمَدُ عُقباه في ظروف الحرب الثانية.

رُبَّما يفترض ألا يعكس هذا التداخُل العرقي شيئاً في المسار السياسي، مثلما أنه في السياق الاجتماعي الإنساني بشكلٍ عام يُعَدُّ أمراً مألوفاً، ولهذا نجد أن ما أوردناه في نموذج الرئيسين أفورقي وزيناوي - باعتبارهما يقفان على رأس السُّلطة الحاكمة في بلديهما- ليس أمراً نشازاً استحدثته الطبيعة، كما أن ثمَّة مقارباتٍ كثيرة مماثلة في هذا الشأن، ففي المنطقة العربية على سبيل المثال، كان هناك اللواء محمد نجيب - وهو مصري- ذو أصولٍ سودانية، ولم يحُل ذلك دون رئاسته لمصر فترة من الزمن، هذا إذا غضضنا الطرف أصلاً عن كل حكام مصر السابقين منذ آخر ملك فرعوني وحتى الملك فاروق - الذي كان ألبانياً صرفاً- وسواه لم تجرِ في عروقهم دماء مصريَّة، لكن ما ينقص من مقاربتنا هُنا أن هؤلاء كانوا استعماريين.. وفي أمريكا اللاتينيَة، هناك عدة دول يحكمها - أو حكمها- رؤساءٌ من أصولٍ عربيَّة، مثلما هو الحال في الأرجنتين "منعم كارلوس"، والإكوادور "عبدالله بومكرم"، و"جميل معوَّض"، وكذا فنزويلا. وفي الولايات المتحدة الأمريكيَة، لا تسلم أي إدارة من إدارتها من مسئولٍ ينتمي من ناحية الجذور لبلدٍ آخر، ولكنه أصبح مواطناً بحُكم قانون الجنسيَة الأمريكي.

وفي تشاد هناك "إدريس ديبّي"، فهو من أصولٍ سودانية، وآخرون كثيرون في أفريقيا الغربيَة، لكن بلداناً أفريقيَّة أخرى استخدمت مثل هذا التداخُل العرقي استخداماً سياسياً سيئاً، فعلى سبيل المثال: كينث كاوندا، الذي قاد زامبيا نحو الاستقلال وحكمها لمدة ٢٧ عاماً حتى هُزم في انتخابات ديمقراطيَّة العام ١٩٩١، وعندما نوى مجدّدا للعودة إلى السُّلطة عبر عزمه خوض انتخابات العام ١٩٩٦، استنَّت قبلها سُلطات الرئيس فردريك تشوبا قانوناً خاصاً أجازه البرلمان يُحرّم على أي شخص ليس من الجيل الثالث في زامبيا حق المشاركة في انتخابات الرئاسة، وقد قُصِد بذلك قطع الطريق أمام كاوندا باعتبار أن والديه قد رأيا النور في ملاوي وليس زامبيا. أما منطقة البحيرات فأمرها عجَبٌ، حيث نجد أن تداخل عرقين (الهوتو والتوتسي) استخدم بشكلٍ عُنصري سيئ أدَّى إلى غياب الاستقرار بين شعوب المنطقة، وأثَّر سلباً في الأداء السياسي للنخب الحاكمة.

هناك أيضا الكثير من الأمثلة في أفريقيا التي امتزجت فيها الأعراق وتداخلت حتى بين الذين جلسوا على سُدَّة السُّلطة، منهم من استخدمها استخداماً سياسياً سمجاً كما في النموذج الزامبي، ومنهم من استخدمها استخداماً سياسياً خبيثاً، كما فعل بعض المناوئين للجبهتين الإريتريَّة والإثيوبيَّة، الذين يشيعون دوماً أن التداخُل العرقي ستنتج عنه وحدة سياسيَّة أو دولتان مرتبطتان معاً كُونفِدرَالياً، وهناك من لم يُعرها انتباهاً واعتبرها أمراً نمطياً عادياً، لا يرقى لدرجة الاهتمام المثير. من جهة أخرى، كان يفترض أن يكون ذلك التداخُل عنصراً من عناصر تمتين الوحدة

وتقريب المسافات وتوثيق العلاقات بين الدول، مِمَّا يمكن أن يُسهِم بفعاليَّة في سياسات حُسن الجِوار، لكن ما نجد وفقاً للأمثلة السابقة هو العكس تماماً.

لو وضعنا كل هذه التداعيات جانباً، نجد أن الأخطر منها في الظلال التي أحاطت بالتحالف بين الجبهتين، اتهام بعض القُوى لهُما بأنه سُخِّرَ من أجل القضاء عليها بتوجيه ضربات عسكرية قاصمة ضدَّها، وذلك ما حدث بالفعل في أعقاب فشل اتفاقيَّة الخرطوم التي هدفت لتوحيد الفصائل الإريتريَّة، وهي ذات الفترة التي بدأت وتوطدت فيها علاقة "الجبهة الشعبيّة لتحرير إريتريا" بـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي".

وعندما أطلت نُذُر الحرب الأهلية الإرترية مجدَّداً في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، وخاصَّة بين الجبهة الشعبيّة وجبهة التحرير (المجلس الثوري)، بادرت الثانية باتهام الأولى بأنها فعّلت تحالفها مع الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي في عملٍ عسكري مشترك لتصفيتها، وقد جاء هذا الاتهام صريحاً في الوثيقة التي تقدَّمت بها في تونس بتاريخ ٢٠ مارس (آذار)١٩٨١، في محاولة لِمّ شمل الفصائل وفق مبادرة الجامعة العربيَّة، إذ اتهم المجلس الثوري في تلك الوثيقة الجبهة الشعبيّة **«بالهجوم الغادر والمكثف الذي شنته على جبهة التحرير الإريتريَة منذ ١٩٨٠/٨/٢٨متحالفة مع تنظيم إثيوبي معارض هو الجبهة الشعبيّة لتحرير التيغراي»**.. غير أن الجبهة الشعبيّة رأت أن ذلك الاتهام هو: **«مجرَّد إدّعاء وأن قيادة المجلس الثوري تدرك تماماً أن المواجهات المسلحة التي كانت قائمة بينها وبين الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا - للأسف الشديد- لم تتدخّل فيها أي قوى خارجيّة، وقد فشلت قيادة المجلس الثوري حتى هذه اللحظة في إثبات هذا الإدعاء»**.(١٠)

ومع ذلك، ظلَّ البعض يتعامل مع هذه الفرضيَّة باعتبارها من الحقائق المسلم بها وغير القابلة للجَدَل، ومضوا إلى أبعد من ذلك في جعلها سببا للانسحاب الكبير الذي حدث لجبهة التحرير، وأكدوه بقولهم: **«وهكذا توترت الأجواء وتعطل التنسيق وبدأت التحرُّشات هنا وهناك والحملات الإعلاميّة إلى العلن، حتى كان يوم ١٩٨٠/٨/٢٨ حيث قامت الجبهة الشعبيَّة بالتحالف مع "ويَّاني" اثيوغراي بشنِ هجومها الواسع، الذي أدّى إلى دخول قوَّات جبهة التحرير إلى السُّودان»**.(١١)

يبدو للمراقب للشأن الإريتري أنه يصعُب تقبُّل مثل هذا التبرير، الذي أدَّى لدخول قوَّات الجبهة إلى السُودان، ذلك لأن هذه القوَّات لم تكن كتيبة صغيرة، وإنما جيشاً قوامه نحو خمسة عشر ألف مقاتل بكُلِّ عتادهم العسكري، فذلك انسحابٌ يصعُب تبريره - كما ذكرنا- وقد أكَّد الزَّعم السابق أن أسرار ذلك الانسحاب ما تزال مختزنة في صدور معايشيه.

**هل يُصلِح العطار ما أفسَدَهُ الدَّهر؟!**

من وقائع ما جرى سرده، المُؤكد أن الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا لعبت دوراً مؤثراً في البدايات التنظيميَّة والعسكريَّة للجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي، وأنها فيما بعد أيضاً - في ظِلّ تحالفهما معاً- حاولت أن تلعب دوراً في تشكيل رُؤاها السياسيَّة، لكن على الرغم من تلك المحاولات، فقد ظلت الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي مشدودة دائماً إلى ماضي البدايات، الذي رفعت فيه الشعارات الإقليميَّة الضيِّقة، علماً بأن تفسير ذلك تَمَثَّلَ في حداثة التجربة النضاليَّة بالنسبة للتنظيم، وافتقار كوادره القياديَة في تلك الفترة للخبرة السياسيَّة والتأهيل الفكري الذي يساعدها على وضع برنامج قومي استراتيجي، يراعي التكوين المُعقَّد والتبايُنات المُختلفة التي تميَّز واقع الشعوب الإثيوبية، إضافة إلى أن السيطرة الأمهريَّة الدائمة على مقاليد السُّلطة في إثيوبيا شكلت تخوفاً مستمراً "فوبيا" في نفسيَّة القائمين على قيادة التنظيم، كما عمَق من ذلك تأثر بعضُهُم بالأفكار التوسعيَّة التي أحاطت بأفعال أباطرة إثيوبيا الأوائل.

ترافق مع محاولات الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا قناعة بعض قادة التنظيم أنفسهم بعدم جدوى -أو استحالة- تطبيق تلك الأفكار، فبدأت تحدُث تعديلاتٍ تدريجيَّة في البرنامج القديم، لكن الأفكار التي سبق وصاغت هذا البرنامج - وإن انحسرت عن الورق- إلاّ أنها ظلت كامنة في صدور بعض قادة التنظيم من غير المتحمِّسين للتغيير، مِمَّا أعطى الانطباع بأن تغيير الأفكار هو في حقيقته عمل تكتيكي وليس مبدئياً أو إستراتيجياً، ولهذا كثيراً ما كانت تحدُث "ردَّة سياسية" عنه كلما تعرَّض لامتحان أو طرح يتطلب موقفاً واضحاً، ولم تستطع قيادة الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي التخلص من هذه النظرة السالبة، وبالتالي ظلت مشاعرهم غير مُوحَّدة وغير مستقرَّة في القضيَّة المركزيَّة، وهي وحدة إثيوبيا، وذلك على مدى الحقب الزمنية المختلفة.. فقبل سقوط نظام "مانغستو" تحاشت تماماً في كل أدبياتها السياسية ذكر أي بند يدعو إلى إثيوبيا المُوحَّدة، كما أن تأكيدها في برنامجها بعبارة: «**إن المسألة الإريتريَّة هي مسألة استعماريَّة**» قد رسَّخ تقبُّلها لقضيَّة إقليم التيغراي، باعتبارها قضيَّة استعماريَّة أيضاً، ووجد هذا المفهوم طريقه حتى في أوساط "العُصبة اللينينيَّة الماركسيَّة للتيغراي".. وهو التنظيم الذي انبثق عن الجبهة في العام ١٩٨٥، ففي مؤتمره الأول الذي عُقد في منطقة "ورعي" في إقليم التيغراي، كان الشعار الذي ثبت قبالة أياي ظهاي، الأمين العام للتنظيم يقول: «**سنؤسس جمهورية تيغراي الديمقراطية المستقلة**»(١٢).. مع شعارٍ آخر كان بجانبه يقول: «**سنريق دماءنا حتى النهاية من أجل تحرير إريتريا من الحُكم الاستعماري**».(١٣)

من المفارقات التاريخيَّة، أن تأسيس العُصبة الماركسيَّة تمَّ في ظروف بدأت فيها ملامح تضعْضُعٍ تطبيق الفِكر الماركسي في دولة المنبع (الاتحاد السوفيتي)، ولهذا كان اهتداؤها بالنموذج الألباني نوعاً من أنواع التحايُل السياسي، لكن

الغرض الآخر من التأسيس، كان بهدف انفكاك "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" من ربقة "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، أو هكذا ظنَّ الذين تصدَّوا لتنفيذ الفكرة، وقد أكَّدت ممارساتهم في إطار المنظومة الجديدة مغالاتهم في التطرُّف الماركسي، وراحوا ينعتون الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا بـ"اليمينيَّة" التي كانت حسب المناخ السياسي وصمة، وكانوا في ذلك يرون أنفسهم بأنهم حملة أمانة البرُوليتاريا والطبقات الكادحة، في حين أن الجبهة الشعبيَّة تمثل وجهاً مستتراً لطبقة برجوازيّة.

وصلت المشاكل بين الجبهتين إلى ذُروتها في تلك الفترة، للدرجة التي دفعت جبهة التيغراي للبحث عن حليف آخر في الساحة الإريتريّة، لكن ما حدَّ من هذه المحاولات صعوبة تجاوز الجبهة "الشعبيّة لتحرير إريتريا" في أي معادلة، نسبة لثقلها السياسي والعسكري بين الفصائل الإريتريّة، ولهذا تراجعت جبهة التيغراي وعادت مجدّداً للاستظلال بمظلة الجبهة الشعبيّة لتحرير إريتريا، وبدا أنها مُكرَهَة على فعل لا بطولة فيه.

من جهة، كان تأرجُح "الجبهة الشعبيّة لتحرير التيغراي" في أطروحاتها السياسيّة محرّضاً لبعض القيادات للانشقاق من التنظيم، مثلما فعل "أرجاوي برهي"، وهو من القادة الطليعيين الذين وردت أسماؤهم في بدايات التأسيس، وقد كان انشقاقه مدوياً، حيث لجأ إلى أوروبا (هولندا) وما زال يعيش هناك، متبعاً خطاً معارضاً لجبهة التيغراي، وكذلك "قِداي فسهاظيون"، الذي يعيش الآن في إحدى الدول الإسكندنافيّة كمعارض أيضاً.

ظلَّ التأرجُح في أطروحات "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" - بالذات حول وحدة إثيوبيا من جهة، وتأسيس جمهوريّة التيغراي المستقلة من جهة أخرى- يختفي حيناً ويظهر أحياناً أخرى، تبعا لمُجريات الأحداث السياسيّة، لكنها على الصعيد العسكري ظلت مثابِرَة بتضحيات كبيرة على حتميّة إسقاط نظام "مانغستو".

كان ذلك التأرجُح ينعكس دائماً في علاقتها بـ"الجبهة الشعبيَّة الإريتريَّة"، أو بمعنى آخر، من خلال مسارات التقارُب والتباعُد بين الجبهتين، وظلَّ الأمر هكذا سجالاً إلى أن سقط نظام "مانغستو" في اديس أبابا، في ٢٨ مايو (آيار) ١٩٩١، وجاءت مرحلة أخرى بملامح جديدة، لكنها لم تستطع أن تمحو شيئاً من تلك الأفكار القديمة.

بعد هذا التاريخ بشهرين تقريباً، عُقِدَ في أديس أبابا المؤتمر التداولي للسلام والديمقراطيَّة، وقد دُعِيَت له كل التنظيمات التي كانت تعارض نظام "مانغستو" في الداخل أو الخارج، فاشتركت نحو ٨٤ منظمة، بما فيها "الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا"، التي حضرت بوفدٍ رفيع على رأسه "أسياس أفورقي"، الذي أصبح وقتذاك الأمين العام للحكومة الإريتريَّة المُؤقتة.

في ذلك المؤتمر، كان ثمَّة توتُّر في أروقته يدور حول مستقبل صيغة الحُكم في إثيوبيا، وعلى الرغم من أنه كانت هناك صيغة ائتلافيَّة قائمة بين "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" وفصائل إثيوبية في اطار "الجبهة الديمقراطيّة لشعوب إثيوبيا"، إلاَّ أن بروز بعض الآراء المتطرّفة في أروقة المؤتمر، حدا "بالجبهة الشعبية لتحرير التيغراي" إلى اعتماد مبدأ مشروط كبندٍ خفي: «**إذا سُمح لنا بالحُكم الذاتي، فإنه يمكن العمل في إطار إثيوبيا المُوحّدة، أما إذا لم يسمح لنا الوضع بذلك، فسنعمل على انفصال التيغراي وإعلان استقلالها**».(١٤) إلاَّ أن ذلك لم يحدُث، إذ استطاع اللوبي الائتلافي بعد مناقشات مكثفة استمرَّت قرابة الأسبوع، التأكيد على الصيغة القائمة الآن، وتمَّ وضع ميثاق لمرحلة الانتقاليَّة الذي احتوى على ٢٠ مادة، تركزت حول الحقوق الديمقراطيّة الكاملة، بما في ذلك الحريَّات العامَّة وحقوق الأمم والقوميات في تقرير مصيرها بنفسها، وتمَّ تشكيل مجلس ممثلي المنظمات السياسيّة، الذي تولى السُلطة في الفترة الانتقاليّة.

من ضمن المواد العشرين المذكورة في الميثاق، تعرَّضت المادة الثانية منه، والتي تتحدَّث عن حق القوميات والشعوب الإثيوبيَّة في تقرير مصيرها إلى جدلٍ واسع، قاده البروفيسور "أسرات وُلدجرجيس"، الذي حضر المؤتمر باعتباره ممثلاً لمنظمة عموم شعب الأمهرا، وكذا جامعة أديس أبابا، وقد ستندت معارضته لهذه المادة إلى كونها ستمهِّد لتمزيق وحدة إثيوبيا. وقد مضت المادة في طريق الإقرار، بينما مضى البروفيسور "أسرات" بعد استمرار معارضته إلى السجن، والذي ظلَّ فيه وآخرون حتى أصيب بمرضٍ عُضال في النصف الأوَّل من العام ١٩٩٩، فاضطرَّت السُلطات إلى إطلاق سراحه، وتسفيره إلى الولايات المتحدة للعلاج، حيث توفي هناك.

أثناء مناقشات تلك المادة أيضاً، ظلت الأنظار مثبّتة على الوفد الإريتري، وعندما خاطب رئيسه "أسياس أفورقي" المُؤتمِرين، تحدَّث حول رُؤيتهم في الجبهة الشعبيَّة للنضال المشترك مع الشعوب الإثيوبيَّة، وكذلك عن حتميَّة حُقوق القوميات في تقرير مصيرها، تكريساً لمبدأ التعايُش السلمي، وحول وحدة إثيوبيا. وتناول مسالة استقلال إريتريا بتهديدٍ مبطَّن، فحواه أنه أصبح أمراً واقعاً، لأنه جاء بتضحياتٍ جسام، وزاد على أنهم مستعدون لمواصلة النضال إذا ما شابت أمر الاستقلال أي شائبة.

ربَّما كان "أفورقي" حينها واثقاً من حديثه، ليس لأن استقلال إريتريا أصبح أمراً واقعاً، ولكن لأن الذين يجلسون في القاعة يعلمون تماماً أن الجنود والآليات التي تحرُسهم في الخارج، بل والتي تُرابط حول العاصمة أديس أبابا لحراستها، هُم في واقع الأمر جنود "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، الذين عمِلوا متضامنين مع الفصائل الإثيوبيَّة الأخرى لإيصال الذين يتجادلون داخل القاعة إلى مقاعد السُلطة. وقد ظلَّ أولئك الجنود مُرابطين لأكثر من ثلاث سنوات في أديس أبابا، يعملون

على حماية الجبهة الحاكمة.. من أجل هذا، لم يكن أمام المُؤتمِرين سوى الإذعان لأمرٍ قطعت فيه جهيزة قول كل خطيب.

لكن في سياق آخر، بعد أن انفضَّ سامر المُؤتمِرين، عَرَفَ القلق طريقه إلى قلب "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، فقد قطعت وعداً بإجراء استفتاءٍ بمراقبة دوليَّة بعد عامين من الفترة الانتقاليَّة، ومَرَدُّ ذلك القلق أنه يمكن أن تعمل بعض القوى الإثيوبيَّة على التشويش على ذلك الحدث، لا سيَّما وان المؤتمر المذكور وضّح أن هذه القوى ما زالت تُؤمن بأفكارها القديمة التي تعارض استقلال إريتريا، على الرغم من أن هذا الاستقلال أصبح أمراً واقعاً. من أجل كُلِّ ذلك، فقد رأت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" أنه قد آن الأوان الذي تؤازرها فيه "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" مُؤازرةً حقيقيَّةً لإنجاز تلك المُهمَّة الوطنيَّة على الوجه الأكمل.. (جرى تفصيلٌ لهذه المسألة في فصلٍ آخر).

من جهة أخرى، فإن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" لم تكن مطمئنة تماماً للتنظيم التحالُفي (الجبهة الديمقراطيَّة لشُعُوب إثيوبيا) الذي جمعها مع تنظيمات إثيوبيَّة أخرى، وحَدها هدف إسقاط حكومة "مانغستو"، لكن قلوبها شتى، فلكُلِّ تنظيمٍ رُؤاه الخاصَّة، وبرنامجه الذي يختلف عن الآخرين، كما أن هذه التنظيمات - بما فيها "الجبهة الشعبيّة لتحرير التيغراي" - هي في الأساس تنظيمات واجهة لقوميات مختلفة، وتحت أجندة أي قوميَّة منها يمكن إدراج آلاف التبايُنات والتناقُضات التي تتقاطع مع قوميَّات أخرى، ليس في المجالات السياسيَّة فحسب، وإنما الاجتماعيَّة والثقافيَّة والاقتصاديَّة والعقائديَّة، إضافة إلى الفوارق الحضاريَّة واختلاف الهُويَّة.

لم يكن هذا الواقع بخافٍ على "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي"، بل على العكس تماماً، فهي رُبَّما تكون أكثر القوميَّات إدراكاً له، ومن هذه الزاوية، فهي عندما تطرح برنامجاً للحُكم وتوطِّره على قناعة تكوين أو تأسيس "جمهورية التيغراي المستقلة"، ثم تنفيه في العَلَن، وتتمسَّكُ به في الخَفَاء، فذلك يعود بالدرجة الأولى إلى إدراكها لواقع الشعوب الإثيوبيَّة، ومعرفتها لمُكوِّنات القوميَّات الإثيوبيَّة من حيث تناقُضها وتبايُنها واختلافها، ومن ثمَّ اعتقادها بصعوبة أن ينفرد أي تنظيم سياسي بحُكم إثيوبيا.

تحاشياً - أو محاولة- منها لحَلِّ هذا المأزق، قامت "الجبهة الشعبيّة لتحرير التيغراي" قبل فترة قليلة من سقوط "مانغستو" بتكوين الجبهة المذكورة (الجبهة الديمقراطية لشعوب إثيوبيا)، واعتمدت في ذلك معايير وفاقيَّة أكثر من كونها مبدئيَّة، وتكتيكيَّة أكثر من كونها إستراتيجيَّة، ولهذا كانت التنظيمات المُكوِّنة للجبهة المذكورة هي تنظيمات توابع تدور في فلك "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، وبالتالي أصبحت هذه الأخيرة هي المتنفِّذة في جهاز الدولة والمُتحكِّمة في تسيير دولابه تحت غطاء القوميَّة الإثيوبيَّة المُوحَّدة.

لربَّما أن التفكير في تلك الصيغة التحالفيَّة جاء في زمنٍ متأخِّر، حيث لم تكن هناك فترة كافية بين التئام عقده وسقوط "مانغستو"، وبالتالي لم يتعرَّض للحظة تاريخيَّة تختبر فيها المواقف والنوايا الحقيقيَّة، فـ"الأمهرا" مثلاً تعدَّدت تنظيماتهم، وبعضها عناصر منشقة من الحزب الثوري والحركة الديمقراطيَّة لشعوب إثيوبيا "أهدن" وآخرين.. أما القوى الأساسيَّة للأمهرا، فلم تنخرط في العملية السياسيَّة، ولا تود الدخول في ذلك، بناءً على نظرة متغطرسة يمكن تفسيرها في سياق الموروثات التاريخيَّة المتراكمة، فما تزال شريحة كبيرة منهم تؤمن بتسيُّدها على الآخرين تشبُّهاً بالجنس الآري.. عزَّز من ذلك، أن دروب الثقة لم تكن عامرة في الأساس بين هذه التنظيمات وجبهة التيغراي، لكن لا بُدَّ من التأكيد على أن القوة العسكريَّة لهذه الأخيرة وتضحياتها الكبيرة في إسقاط نظام "مانغستو"، جعلتها تعتمد هذه القوَّة لفرض رُؤاها على الآخرين، حتى وإن لم تتفق مع رُؤاهم.

كذلك هناك "الأرومو" الذين يُشكِّلون قوَّة كُبرى من الناحية الديمُغرافيَّة (٤٠% من سكان إثيوبيا)، والسياسيَّة والاقتصاديَّة مقارنةً بالتيغراي (أقل من ١٠% من سكان إثيوبيا)، وقد التحق الأرومو مثل الآخرين بجبهة التيغراي في أوائل ١٩٩١، عندما بدأت مؤشرات سقوط نظام "مانغستو" كوَّنوا جميعاً "الجبهة الديمقراطية لشعوب إثيوبيا" التي عقدت مؤتمرها الأوَّل في الفترة من ١٧ إلى ١٩٩١/١/٢٣ في الميدان، وبحث المؤتمر نقطتين أساسيَّتين، هُما: البديل الديمقراطي لحكم إثيوبيا، والحل العادل للقضيَّة الإريتريَّة.(١٥)

لكن "الأرومو" انسحبوا من هذا الائتلاف بعد عامٍ واحدٍ من المُشاركة في السُلطة (بعد سقوط مانغستو) وتحديداً في يونيو (حزيران) ١٩٩٢، وذلك لاختلافهم مع "الجبهة الشعبيّة لتحرير التيغراي" حول مسألة الانتخابات الإقليميَّة، جلسوا بعدها خارج صفوف الحُكم، ثم حملوا السِلاح مجدَّداً ضدَّ الحكومة، ويُعتبرون الآن من ألدِّ أعدائها، والأكثر معارضة لها، لكن التنظيم يشكو سوء الإدارة وترهُّل القيادة.(١٦)

بعد انسحابهم، اعتمدت الحكومة فصيلاً صغيراً من قومية "الأرومو" كان يدير الإقليم الرَّابع، وأشركته في السُلطة، لكنه لم يُغيِّر من الواقع شيئاً، مثلما أن انتماء رأس الدولة "نجاسو جيدادا" إلى القوميَّة نفسها لم يُغيِّر من الأمر شيئاً، ذلك لأنه فيما يبدو أن الجِرَاح التي تعمَّقت بين القوميَّات الإثيوبية على مدى الحِقَب الزمنيَّة المختلفة، يصعُب تطبيبها بصيغة سياسيَّة تحالفيَّة أعِدَّت علي عجلٍ بين عشيَّة وضُحاها.

لهذا - كما ذكرنا- فـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" كانت تدرك كل هذه الحقائق ساعة المُداولات في موضوعات مُؤتمر السلام والديمقراطيَّة، الذي وردت

الإشارة إليه، ولهذا لم تكُن مطمئنة، على الرغم من أن تحالف الجبهة الديمقراطيَّة استطاع التأكيد على الميثاق بموادّه العشرين، بما فيها المادَّة الخاصَّة بحقّ كل قوميَّة في تقرير مصيرها، لكن فوق كل ذلك، كانت المتنفذة في التحالف المذكور.

ومثلما أن "الجبهة الشعبيّة لتحرير إريتريا" أدركت آنذاك أنها في حاجة لمُؤازرة "الجبهة الشعبيّة لتحرير التيغراي" لإنجاز مسألة الاستفتاء بصورة هادئة، كذلك أصبحت الثانية أكثر قناعة بأنها في حاجة أكثر من أي وقت مضى لمساعدة الأولى، وذلك حتى يتسنّى لها ترسيخ أقدامها وتثبيت كيانها في سُدّة الحُكم الجديد، وهو أمرٌ لا يستطيع أن يوفره أعضاء التحالف الاخرون، بل إن بعضهم لن يتوانى عن العمل في الاتجاه المعاكس تماماً.

لقد تسنّى لكِلا الجبهتين أن تحقق ما تمنَّته في مُؤازرة بعضهما البعض، فقد أنجزت "الجبهة الشعبيّة لتحرير إريتريا" مسألة الاستفتاء بصورة كانت موضع استحسان المجتمع الدولي، ومضى تحالف "الجبهة الديمقراطيَّة لشُعُوب إثيوبيا" في طريقه الذي أراده له القائمون عليه، رغم الوهن الكامن في مفاصله، لكنه وهنٌ اختفى على الأقل في السنوات الأولى، لأنه استقوى بدبَّابات وجنود "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، الذين ظلوا مرابطين في شوارع أديس أبابا حتى وُدِّعوا بعد عدة سنوات بنفس الحفاوة التي استُقبِلوا بها.

خطت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" خطوة جديدة في نهاية الفترة الانتقاليَّة في العام ١٩٩٣، حيث تمَّت المصادقة على دُستور البلاد، وقد أكد الدستور الثوابت التي تمّ الاتفاق عليها في الميثاق، وخاصّة مسألة حق القوميَّات والشُعوب في تقرير مصيرها إلى حدِّ الانفصال.

كان هذا البند من الناحية النظريَّة بنداً حضارياً، لأنه يتسق مع كثير من المفاهيم والحقوق الإنسانيَّة، ويعتبر في نفس الوقت نموذجاً في معالجة المسألة القوميَّة التي تعاني منها القارة الأفريقيَّة كلها، إلاّ أن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" هدفت إلى أغراضٍ أخرى من وراء إقراره في مواد الدستور.. من بين هذه الأغراض، أنها أرادت ابتداءً الالتفاف حول تململ القوميات والشعوب الإثيوبية (نتيجة التبايُنات والاختلافات التي ذكرناها)، وذلك حتى تتجاوز مرحلة "اللااطمئنان" التي سيطرت عليها منذ انعقاد مؤتمر السلام والديمقراطيَّة، إضافة إلى أن المواد المذكورة تمنح الجبهة هامشاً للمُناورة في حال ارتدادها نحو مفاهيمها القديمة - لأي سببٍ كان- في مسألة تأسيس "جمهورية التيغراي المستقلة".

في البُعدِ الخارجي، ارتأت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" بتأكيدها ذلك البند الحضاري في الدُستور إقناع المجتمع الدولي بسلامة توجُّهاتها، يُعضِّدُ من ذلك ما تصوَّرته في شكلٍ ديمقراطي يستوعب تناقُضات القوميَّات الإثيوبيَّة المعروفة، وليُعطي الانطباع بأنه يواكب التطلعات التي يذخر بها الهيكل المطروح

للنظام العالمي الجديد، على الرغم من أنه في ذلك الوقت لم تتبلور مفاهيمه بصورة قاطعة، وإن كانت قد تمحورت حول ثلاث قضايا أساسيَّة: الديمقراطية، حقوق الإنسان واقتصاديات السوق الحُر.

اقتنع القائمون على أمر النظام العالمي الجديد، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكيَّة، بتلك الإجراءات التي قامت بها "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في إطار "الجبهة الديمقراطيَّة لشُعُوب إثيوبيا"، ليس لأن الولايات المتحدة هي حليفٌ أزلي لإثيوبيا على اختلاف أنظمة الحُكم فيها، وإنما لأنها كانت في ذلك الوقت تستعجل الوصول إلى صيغةٍ تحفظ الكيان الإثيوبي من التفتُّت، خاصَّة بعد الانهيار الذي حاق بالدولة الوطنيَّة الصُومَاليَّة، وخشيتها من أن يتكامَلَ هذا الانهيار مع انهيار آخر في إثيوبيا.. والمعروف أن انهيار الدولة الصوماليَّة مثَّل فشلاً ذريعاً للإدارة الأمريكيَّة التي كانت تتوخى فيه أن يكون نموذجاً لتأسيس النظام العالمي الجديد لمجتمعات العالم الثالث، ولكن بآليَّات القوَّة.

بعد اقتناعها بتلك الإجراءات، قامت الولايات المتحدة الأمريكيَّة بتقديم الدعم المعنوي والمادي للجبهة الديمقراطيَّة لشعوب إثيوبيا، غير مكترثة لأي عاملٍ من شأنه أن يؤثر في حماسها أو يُبطِئ من اندفاعها نحوها، حتى ولو كان هذا العامل بمثابة جرس إنذار يشير إلى خلل جوهري في منظومة الحُكم.

# هَوَامِش الفَصلُ الرَّابِع

(١) كانت "نقفة" أوّل مدينة تُحرِّرها الجبهة الشعبيّة في إريتريا، وظلت على ذلك الحال ولم تُحتلّ مرّة أخرى، وبعد التحرير والاستقلال سُمّيَت بها العُملة الوطنيّة.

(٢) أُعتقل في العام ١٩٧٦ بعد سلسلة من التفجيرات قامت بها جبهة التحرير في أديس ابابا، وأُعدمَ رِميا بالرصاص، واتخذ "مليس زيناوي" (الذي كان اسمه في الأصل لجس زيناوي) اسمه تخليداً له، وكرمزٍ تأثر به في بواكير حياته النضاليّة.

(٣) معظم تلك الأسماء حركيّة واستمرّت على ذلك إلى الآن، فـ"سبَحات نجَا" اسمه "وُلدي سلاسي نجَا"، كان سكرتيراً للجبهة الشعبيّة لتحرير التيغراي في بداياتها التأسيسيّة، و"أبَاي ظهاي" هو في الأصل "إتكالت تسهاي" واحتلّ سكرتير حزب العُصبة الماركسيّة اللينينيّة للتيغراي (مليت)، ثم عضو لجنة مركزيّة في الجبهة الشعبيّة، وعضو اللجنة التنفيذيّة في الجبهة الديمقراطية لشُعُوب إثيوبيا. والآخرون لهُم أيضاً مواقع نافذة في الجبهة الديمقراطية (الحاكمة) و"الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي".

(٤) الجيل الذي هزّ الجبال - كتابٌ صدر باللغة الأمهريّة والتعريب المقتطف ورد في دراسة بعنوان "حديث الوثائق عن حقيقة الويّاني" - سلمون درار - صحيفة 'النبض' الصادرة عن مكتب الإعلام بالاتحاد الوطني الإريتري - العدد٦٢ - تاريخ النصف الأول من يناير (كانون الثاني)١٩٩٩.

(٥) المذكور - وزميل له 'أبراهام يايه'- انشقا عن "الجبهة الشعبيّة لتحرير التيغراي" في العام ١٩٨٩ وذهبا إلى أديس أبابا حيث أصدرا كتاباً تُرجم إلى اللغة العربيّة كنوع من أنواع البروباجاندا - الدعاية- التي استخدمها نظام "مانغستو" ضدّ مُناوئيه، والمُتابعون للشأن الإثيوبي يكتشفون فيه كثير من المُغالطات التي حُشرت وسط حقائق معروفة، وكانا قد عَمِلا في مناصب مختلفة في الجبهة إبان فترتها النضاليّة لمدّة ١٢ عاماً.

(٦) "الويّاني" كلمة تيغرينيّة تُعرب إلى المتمرّدين، ولكنها في سياق التداعيات اللاحقة، تُنعتُ بها "الجبهة الشعبيّة لتحرير التيغراي" كتعبيرٍ عن حُكم الأقليّة أو التصغير، أما في المعنى الحَرفي، فهي ليست كذلك، والمقتطفات وَرَدَت في الكتاب المذكور.

(٧) فروع لقوميات إثيوبيَّة.. "الطلطال" يُقصد بها "العفر"، وهي كلمة فيها شيء من الاستخفاف والازدراء.. مثل "زلان" التي تُطلقُ على "الأرومو"، وهُما نتاج ممارسات استعماريَّة موروثة.

(٨) دورية "المناضل" الصادرة عن قسم التوعية والإرشاد السياسيَّة -الإرشاد القومي التابع "للجبهة الشعبيّة لتحرير إريتريا"- العدد ٨ – بتاريخ مايو/يونيو ١٩٨٨.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) الثورة الإريتريَّة - الدفع والتردي - مصدر سابق - ص ٢٦٧.

(١١) إريتريا بركان القرن الأفريقي – مصدر سابق ص ٧٨.

(١٢) و(١٣) استناداً إلى اعترافات العُضوين المنشقين: أبراهام يايه وجبر مدهن - اللذين ورد ذكرهما- وقد حضرا ذلك المؤتمر.

(١٤) وَرَدَ ذلك في حوار مع الرئيس "أسياس أفورقي"، أجرته معه مجلة 'هويت' الناطقة باللغة التيغرينيّة بتاريخ ١٩٩٨/٧/١٤ وعرَّبته مجلة 'النبض' في عدد خاص (بدون تاريخ).

(١٥) حضر هذا المؤتمر السيِّد الأمين محمد سعيد، كعضوٍ مراقب ممثل "للجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا".

(١٦) قامت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" برعاية مؤتمر مصالحة بين "الأرومو" والجبهة الحاكمة في إثيوبيا في العاصمة أسمرا، وحضره مراقبون من الولايات المتحدة الأمريكيَّة وبريطانيا وألمانيا والسويد، ولم تنجح تلك المحاولات.

obeikandl.com